مقدّمة

في خضّم الانتفاضات الشعبية التي انطلقت شرارتها من تونس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لتعمّ أرجاء المنطقة العربية، بادرت المجموعة الإنمائية الإقليمية للدول العربية التابعة للأمم المتحدة إلى مراجعة أولوياتها ومقارباتها في المنطقة. وقد تمت صياغة إستراتيجية متكاملة لمواجهة التحديات الإنمائية الأساسية إلى جانب اعتماد إطار عمل جديد يتمحور حول أربعة مجالات متداخلة ذات أولوية: التنمية الشاملة، والحوكمة الديمقراطية، والشباب، والربط بين المبادرات الإنسانية والإنمائية.

ففي المجال الأول، تدعو الإستراتيجية إلى إعداد دراسة لمعالجة آفاق استحداث فرص العمل اللائق في الدول العربية مع التركيز على العدالة الاجتماعية والإنصاف. ويرصد التقرير تداعيات «الربيع العربي» على أسواق العمل في ظلّ ارتفاع أسعار السلع والطاقة (بالنسبة إلى الدول المستوردة للنفط) وتأثير الركود الاقتصادي على عائدات القطاع العام وتفاقم الشعور بعدم الاستقرار لدى المستثمرين وارتفاع معدلات البطالة وازدياد المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية. كما يسعى التقرير إلى تقديم رؤى سياساتية إلى صانعي السياسات في الأقاليم الفرعية الثلاثة في الدول العربية (الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا واقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي) في إطار مواجهة التحدي المزدوج الماثل أمامهم أي معالجة آثار الأزمة على المدى القصير والتحديات الهيكلية القائمة أصلاً.

تمّ إعداد التقرير «**نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة**» بقيادة المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية والمركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشاركة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ومنظمة اللأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأغذية العالمي وبإشراف مجموعة استشارية ضمّت أهل الممارسة من الروّاد في المنطقة وأهل الخبرة إلى جانب ممثلين عن منظمات العمّال وأصحاب العمل. ونأمل أن يساهم التقرير في توجيه جهود المنظمات الإقليمية والدولية الرامية إلى المساعدة في تصميم سياسات إنمائية وطنية أكثر شمولية واتساقاً.

يحدّد التقرير أوجه قصور العدالة الاجتماعية في مجالين أساسيين:

أولاً، فشلت إصلاحات اقتصاد السوق المعتمدة منذ التسعينيات في استحداث الوظائف وتأمين الخدمات الاجتماعية من أجل تلبية التطلعات المتنامية لدى المواطنين العرب. وبالرغم من سرعة استحداث الوظائف نسبياً في المنطقة العربية خلال العقد المنصرم، لم يسفر تراجع دور القطاع العام بصفته المستخدم في الملاذ الأخير عن النتائج المتوقعة. ولم يتحول القطاع الخاص إلى قطاع تنافسي فعلي فيما عادت الفرص الاقتصادية والثروات المتراكمة بالفائدة على فئة محدودة من المجتمع، الأمر الذي أدى إلى تزايد الشعور بالعزلة وعدم الأمان في صفوف المواطنين الذين يعانون من استمرار البطالة بين العمال الشباب والراشدين، وتدني الإنتاجية وركود الأجور.

ثانياً، تعاني المنطقة العربية من أوجه القصور الأبرز في مجالي الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي. كان الإنفاق في مجال الحماية الاجتماعية ملحوظاً من حيث المخصصات المالية في الكثير من الدول العربية لكنه عاد بالفائدة العظمى على الفئات الميسورة، الأمر الذي أدى إلى شعور بالإقصاء والإجحاف. أما الحوار الاجتماعي حيثما وُجد فلم يكن مستداماً أو منظماً في أطر مؤسسية كاملة، حيث غابت قنوات التواصل الفاعلة بين الحكومات والمواطنين التي من شأنها أن تساهم في إسماع أصواتهم والاتفاق على الحلول.

وخلاصة القول، لم تكن إصلاحات السوق الرامية إلى استبدال العقد الاجتماعي القديم تشاركية ولا تضمينية. فظهرت إذاً المقايضة الاصطناعية بين الحقوق الاقتصادية والحقوق السياسية رغم ضرورة اقترانها ببعضها البعض. ويصدر هذا التقرير في ظل استمرار التوتر السياسي وغياب الاستقرار الاقتصادي في العديد من الدول العربية وفي سائر أرجاء العالم، لاسيما الدول الأوروبية المجاورة التي تقيم معها الدول العربية علاقات وطيدة. وقد تستكمل بعض الدروس المستخلصة من أوروبا تلك المستخلصة من المنطقة العربية. ولم تمنع

التحولات السياسية في اليونان والبرتغال وإسبانيا في السبعينيات هذه الدول من مواجهة ظروف اقتصادية مقلقة للغاية. وبصورة موازية، أخفقت السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اعتمدها عدد من الدول العربية في التسعينيات في إنشاء مؤسسات سياسية مستدامة.

من جهة أخرى، تستطيع الدول العربية مجتمعة قطف ثمار النجاح في المنطقة: توافر قوى عاملة شابة ومتنامية التحصيل العلمي؛ تواجد قدرات غير مستغلة في قطاعات الزراعة، والصناعة والخدمات؛ وجود موارد مالية وطبيعية ضخمة. إلى جانب تصميم سياسات الاستخدام وتطبيقها، تدعو الحاجة إلى وضع سياسات أفضل على المستوى الاقتصادي الكلي، والصناعي، والتجاري، والمالي، والاستثماري وتطوير الأعمال إلى جانب ضمان الحوكمة الشفافة والمسؤولة. ولا يعتمد تحقيق هذه الأهداف الإنمائية على الجهود القطرية الفردية بل يتطلب تعاوناً أكثر اتساقاً بين الدول العربية، أي تكاملاً إقليمياً أكبر.

أضف إلى ما سبق، تحتاج المنطقة إلى نموذج تنموي جديد. ويُعتبر استحداث فرص العمل اللائق محورياً في تصميم نموذج إنمائي مستدام ومنصف. ولا بديل عن إصلاحات واسعة النطاق ترمي إلى تحسين النمو الاقتصادي كماً ونوعاً. أما التحديات الاقتصادية والسياسية الماثلة أمام المنطقة العربية فهي هائلة. بيد أن أهدافنا قابلة للتحقيق: إعادة تحديد دور الدولة، وزيادة التنافسية والشفافية لدى القطاع الخاص، وإتاحة المهارات الصحيحة أمام الشباب، وتوفير الرعاية الصحية ذات الجودة العالية، وضمان الحماية الاجتماعية للجميع، وإقامة حوار اجتماعي منفتح وفعّال.

ويزخر القطاع الخاص في المنطقة العربية بالقدرات والإمكانات كما تظهر المكتسبات المحدودة في العقود المنصرمة. ويستلزم إطلاق العنان لكامل هذه الإمكانات ضمان تكافؤ الفرص في القطاع الخاص وإقامة شراكة متوازنة بين القطاعين الخاص والعام. وفي هذا الصدد، تُعتبر زيادة الشفافية والمساءلة على مستوى الحكومات بالغة الأهمية.

ويتعيّن على الدول العربية أن تتخلص بحزم من فلول النظام الإقتصادي والاجتماعي المتفكك وتلتفت إلى نموذج تضميني أكثر إنتاجية. ويجب عليها أن تبلور عقداً اجتماعياً جديداً بطريقة تشاركية تلبي تطلعات ملايين الشباب والشابات العرب الذين لن يقبلوا بعد اليوم بما دون ذلك. ويهدف هذا التقرير إلى المساهمة في تحديد وبلورة السياسات المناسبة لبلوغ هذه الغاية.

ندى الناشف
المدير العام المساعد
و المدير الإقليمي للدول العربية
منظمة العمل الدولية

سيما بحوث
الأمين العام المساعد للأمم المتحدة
والمدير الإقليمي لمكتب الدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أيلول/سبتمبر ٢٠١٢